الفصـــــل السادس

واقع تمويل التعليم الجامعى فى مصر

أولاً : فلسفة تمويل التعليم الجامعي في مصر

ثانياً : الوضع الاقتصادي وانعكاساته على التعليم الجامعي

ثالثاً : الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي

رابعاً : حجم الإنفاق على التعليم الجامعـــي

خامساً : كلفة الطالب الجامعـــــي

سادساً : حجم الإنفاق على البحث العلمـــي

سابعاً : نوعيـــة التعليـــم الجامعـــي

واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر

إن تعرف الوضع الحالي لتمويل التعليم الجامعي في مصر، يتطلب التعرض لفلسفة تمويل التعليم الجامعي وما يتبع ذلك من تصورات ورؤى تؤثر في عمليات التمويل، ثم التطرق إلى الوضع الاقتصادي وانعكاساته على الجامعات المصرية، والطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وما يترتب عليه من تمويل يفي بحاجات الجامعات المصرية، ومدى مواكبة الجامعات للتطورات المعاصرة، وما يترتب على ذلك من تحديث وتجديد وتجهيز وصرف على البحث العلمي، وعلاقة ذلك بنوعية التعليم الجامعي.

وفيما يلي توضيح ذلك:

أولاً: فلسفة تمويل التعليم الجامعي

إن تمويل التعليم الجامعي أشكاله وأنماطه وأساليبه، هو الوجه الآخر للفلسفة الاجتماعية Social philosophy، فكما تكون الفلسفة الاجتماعية ونظرتها لطبيعة الفرد والمجتمع والكون والمعرفة والقيم والأخلاق، تكون قضية تمويل التعليم الجامعي امتداداً لهذه الفلسفة، إن لم تكن تطبيقاً لقيمها في عالم الحياة، وهكذا تختلف قضية تمويل التعليم الجامعي باختلاف الفلسفة والقيم الاجتماعية والأهداف والتوجهات السائدة في المجتمع (نور الدين محمد عبدالجواد، ٢٠٠٠م، ص٣٦).

وعليه.. فإن تمويل التعليم الجامعي يختلف من دولة لأخرى، طبقاً لاختلاف الفلسفات والرؤى والتصورات المرتبطة بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث يتأثر تمويل التعليم الجامعي بالسياسة الحكومية ومدى دعمها للتعليم الحكومي الرسمي، وكذلك بالرؤى الاجتماعية والثقافية، هذا فضلاً عن التوجهات الاقتصادية، التي تسهم بدور حاسم في تقرير سياسة تمويل التعليم الجامعي.

ويأتي من بين هذه الرؤى والتوجهات من يرى أن التفاوت والتمايز سمة أساسية في الإنسان، ولابد أن تنعكس هذه السمة على التربية، لتشمل تمويل التعليم

الجامعي والإنفاق عليه، في حين يرى البعض الآخر، أن الناس متساوون في الأساس، إلا أن البيئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية هي التي خلقت التفاوت والتمايز بينهم، وعلى التربية أن تتدخل لتصحيح هذه الأوضاع، وتحقق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، وانطلق فريق ثالث منطلقاً أكثر حدة عندما رفض التربية الرسمية باعتبارها أداة أيديولوجية، تعمل على سرمدة التفاوت بإعادة إنتاجه من جيل لآخر (عبدالله السهلاوي، ٢٠٠٠م، ص ص١٤٤ـ١٤٥).

وإذا كانت النظرة الاجتماعية للتعليم، تركز على حاجات المجتمع ككل بدلاً من الاهتمام بطموحات الأفراد، وكانت مهمة الجامعة هي خدمة الدولة، والدولة بدورها توفر التعليم الجامعي كخدمة عامة تلبي حاجات الأفراد، ففي هذه الحالة لا يكون هناك مكان للقطاع الخاص، حيث تضطلع الدولة بتمويل التعليم الجامعي والإنفاق على متطلباته من خلال رصد ميزانيات معينة له كل عام (عبدالله السهلاوي، ٢٠٠٠م، ص١١٢).

وتأخذ السياسة الحكومية في المجتمع المصري بهذه النظرة الاجتماعية للتعليم، فقد نص دستور جمهورية مصر العربية في المادة رقم (٢٠) على أن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في جميع مراحله، ويوجد في مصر الآن اثنتا عشر جامعة حكومية بالإضافة إلى جامعة الأزهر، وجميعها تخضع لقانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م. وتمويل الجامعات يتم عن طريق الدولة، حيث تحصل كل جامعة على موازنة خاصة بها، تعد على نمط موازنات الهيئات العامة، ومن ثم فالتعليم الجامعي في مصر تعليم مجاني.

وعليه، فإن المصدر الأساسي لتمويل التعليم الجامعي في مصر هو الدولة، حيث تعتمد الجامعات الحكومية اعتماداً شبه كامل على ميزانية الدول، وإن كانت هناك بعض المصادر الأخرى كالجهود الذاتية وهي محدودة، والمساعدات الدولية وهي تخضع إلى حد كبير للأحوال السياسية والتقلبات العالمية. (أحمد إسماعيل حجي، ١٩٩٦م، ص٣٣٧).

إلا أنه مع بداية التسعينيات، بدأت الحكومة المصرية في برنامج إصلاح اقتصادي يرتكز على التوجه إلى اقتصاديات السوق، وإعمال قوى العرض والطلب بديلاً عن

عملية التخطيط المركزي، وكان النهوض بالقطاع الخاص وتعظيم دوره من أهم أدوات الإصلاح لتحسين الكفاءة وخلق فرص عمل حقيقية واستجلاب التكنولوجيا المتطورة وزيادة الصادرات، اتساقاً مع الاتجاه العام الذي أصبح سائداً في الوقت الراهن، والذي يرى أن إدارة الدولة للنشاط الاقتصادي يجب أن تكون في أضيق الحدود، وبالتالي يجب إعادة النظر في دور القطاع العام وحجمه. (أحمد نصحي وآخرون، ٢٠٠٠م، ص٥٥).

ومع تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي وإجراءات التصحيح الهيكلي في الاقتصاد القومي تأثرت مصر بالاتجاهات العالمية في إدارة وتمويل التعليم الجامعي، فتعرضت سياسات التعليم الجامعي لتوجهات متناقضة، محورها قضية مجانية التعليم، التي أصبحت قضية اجتماعية سياسية، تتفاوت حولها الرؤى بين مؤيد ورافض، وقد شكلت الدراسات والمقترحات المقدمة من المنظمات الدولية في العقود الأخيرة من القرن العشرين إطاراً مرجعيًّا يلعب دور الفلسفة الحاكمة لسلوك كثير من متخذي القرارات (لمياء محمد أحمد السيد، ٢٠٠٢م، ص٢٠٧ -٢٠٨).

ويأتي تقرير اليونسكو ليقدم رأيًّا واضحاً حول مجانية التعليم الجامعي، حيث يشير إلى أن سياسة الأخذ بمجانية التعليم الجامعي كانت مقبولة على الصعيد الدولي في فترة الستينيات، ومنذ ذلك الحين بدأ يحدث تحول تدريجي بشأن هذه الفلسفة في تمويل التعليم الجامعي وما تعتمد عليه من مقومات اجتماعية، فلم يجر من جديد تأكيد مجانية التعليم الجامعي في اتفاقية حقوق الطفل التي اكتفت بالنص على جعل التعليم الجامعي متاحاً للجميع على أساس القدرات، وبدأت كثير من دول العالم تتبع سياسة تقديم قروض للطلاب، واسترداد التكاليف Costs في مجال التعليم الجامعي، وسبب هذا التحول هو التوسع الكبير في التعليم الجامعي وما يقترن بذلك من مخاوف بشأن الآثار المحتملة لمجانية التعليم الجامعي بالنسبة للإنفاق العام. (اليونسكو، ٢٠٠٠م، ص٧٠).

وتأكيداً لما سبق، توالت في الآونة الأخيرة الدراسات والمقترحات الدولية، والتي توصي بتخفيض أعداد الطلاب في الجامعات، وضرورة التوسع في التعليم الفني، والتخلي عن سياسة الالتزام بتعيين الخريجين، وعن مجانية التعليم الجامعي (وزارة

التخطيط، ١٩٩٦، ص١٥٠ -١٥٣) وهي التوصيات نفسها التي قدمها البنك الدولي world Bank في الآونة الأخيرة، والتي تدعو إلى خصخصة التعليم الجامعي وإلغاء مجانيته.

ومهدت الإرهاصات السابقة لظهور توجه يرى أن التعليم الجامعي يمثل سلعة قابلة للبيع، وأن دور الجامعات يتمثل في إنتاج المعرفة التي يرغب فيها المستهلك ومستعد لشرائها ودفع تكاليفها، في ظل هذا التوجه يتضاءل دور القطاع العام ويتزايد دور القطاع الخاص في التعليم الجامعي، حيث يتحمل المستهلك تكاليف تعليمه، وهو ما يسمى بسلوكيات السوق، والتي بدأت تنمو بشكل متسارع في الآونة الأخيرة من القرن العشرين؛ لدرجة أنها انتشرت في معظم دول العالم. (عبدالله عبدالعزيز السهلاوي، ٢٠٠٠م، ص١١٢).

ولم يكن المجتمع المصري بمنأى عن هذه التحولات العالمية، حيث تأثر التعليم العام والتعليم الجامعي بالتوجهات التي تعطي للقطاع الخاص دوراً أكبر في التعليم، ومن ثم بدأ التعليم الخاص يتنامى بمرور الوقت، حيث انتشرت المدارس الخاصة في كل محافظات مصر، وأنشئت جامعات خاصة تصل إلى ست جامعات، وهناك تخطيط لمزيد من الجامعات الخاصة في المستقبل.

تعليـق:

مما سبق يمكن القول بأن توجه الدولة إلى اقتصاديات السوق، وتبني سياسة التصحيح الهيكل في الاقتصاد القومي، وأخذ القطاع الخاص دور أكبر في التعليم، استوجب إعادة النظر في فلسفة تمويل التعليم الجامعي في مصر، ومن ثم مناقشة مشكلات التمويل بشفافية وفي ضوء سياسات معلنة، تعتمد مصادر تمويل جديدة تدعم التعليم الجامعي، وفي الوقت ذاته لا تترك أمور التعليم الجامعي على غاربها لآليات السوق.

ثانيًا: الوضع الاقتصادي وانعكاساته على التعليم الجامعي

إن موضوع تمويل التعليم الجامعي لا يمكن دراسته بشكل منفرد، لأنه جزء أساسي من الإنفاق العام؛ الذي يعد متغيرًا اقتصاديًا حاسمًا، فبقدر نمو الإنفاق

العام تكون زيادة الأموال التي تصرف على التعليم الجامعي، وهي أمور ترتبط باقتصاد المجتمع ومدى ازدهاره ومعدل النمو فيه.

حيث تشير التقديرات المتاحة إلى انخفاض النمو الاقتصادي في كل دول العالم بلا استثناء، وفيما يلي عرض للإحصاءات التي جاءت في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، والتي تبين الوضع الاقتصادي العالمي والمحلي.

جدول (٦-١): معدلات النمو الحقيقي في العالم (١٩٩٦م-٢٠٠١م)

	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م
العالم	4.0	4.2	2.8	3.6	4.7	2.5
الدول المتقدمة	3.0	3.4	2.7	3.3	3.9	1.2
الدول النامية	6.5	5.8	3.5	3.9	5.7	4.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢م

يتبين من الجدول السابق تراجع كبير في أداء الاقتصاد العالمي، حيث انخفض معدل النمو الحقيقي إلى ٢.٥٪ لعام ٢٠٠١م مقارنة بمعدل ٤٪عام ١٩٩٦م، ففي الدول المتقدمة انخفض معدل النمو إلى ١.٢٪ خلال عام ٢٠٠١م مقابل ٣٪ عام ١٩٩٦م، أما في الدول النامية فقد انخفض إلى ٤٪ لعام٢٠٠١م مقابل ٦.٥٪ عام ١٩٩٦م.. وهو ما يؤكد وجود أزمة اقتصادية على مستوى العالم سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢م ص I).

وانعكست الأوضاع الاقتصادية العالمية على الدول العربية؛ حيث تشير التقديرات إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية بالأسعار الثابتة.

جدول (٦-٢): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية بالأسعار الثابتة لسنوات مختارة من (١٩٩٥م-٢٠٠١م)

الدولة	١٩٩٥م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م
مصر	4.7	6.3	5.1	3.3
الأردن	6.4	3.1	4	4.2
الإمارات	6.7	3.8	5.2	2
تونس	2.4	6.1	4.7	5.2
الجزائر	3.8	3.3	2	2
اليمن	10.9	3.7	5.1	1.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢م

يتبين من الجدول السابق انخفاض معدل النمو في المجتمع المصري من ٤,٧٪ عام ١٩٩٥م إلى ٣,٣٪ لعام ٢٠٠١م . كما تشير التقديرات أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سجل نمواً سالباً بلغ ٢,٢٪ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢ م، ص IV).

مما سبق يتبين أن هناك أزمة اقتصادية تعاني منها كل دول العالم، انعكست بدورها على موازنات هذه الدول، ومن ثم على المخصصات المالية التي تقدمها للتعليم العام والجامعي؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة تمويل التعليم الجامعي خاصة في الدول، التي تعتمد فيها الجامعات اعتماداً مباشراً على ميزانية الدولة.

وهو ما تؤكده دراسة "عبد الإله الخشاب ومجذاب العناد" التي تربط بين أزمة تمويل التعليم الجامعي وما تتعرض له الدول من أزمات اقتصادية؛ حيث تشير إلى أن الجامعات في الدول النامية تعتمد اعتماداً شبه كامل على ما يخصص لها من الموازنة الحكومية؛ لذا تتأثر الجامعات بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية في بلدانها. (عبدالإله يوسف الخشاب ومجذاب بدر العناد، ٢٠٠١م، ص ص٢٤ -٢٥).

كما تبين دراسة "حسان محمد حسان" أن المشكلة الحقيقية في الدول العربية، هي في جوهرها مشكلة اقتصادية، تتعلق بانخفاض حجم الناتج القومي، بحيث أن

المصادر المتاحة لتمويل التعليم الجامعي مهما اتسعت وزاد سقفها بالنسبة للدخل القومي وميزانية الدولة، لا تستطيع الوفاء باحتياجات التعليم الجامعي الراهنة والمستقبلية؛ لذا.. فإن الدول العربية بحاجة إلى مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعي؛ وخاصة إذا.. أخذ في الاعتبار التحديات الراهنة والمستقبلة والتي تتطلب تطوير وتجديد التعليم الجامعي بصورة كيفية تتناسب والألفية الثالثة (حسان محمد حسان، ١٩٩٨م، ص ص٨٠٠ -٨٠٢).

وجاءت دراسة "عبدالله بوبطانه" تأكيداً لما سبق حيث توصل إلى أن أزمة تمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي سببها الأساسي الركود الاقتصادي، وانخفاض حجم المعاملات التجارية، والطلب المتزايد على المخصصات الحكومية من الخدمات الأخرى كالصحة والإسكان وغيره (عبدالله بوبطانة، ١٩٩١م، ص١٣ -٣٢).

ويأتى المجتمع المصري ضمن الدول النامية التي تأثرت بشدة بالأوضاع الاقتصادية العالمية، والتي تعاني من انخفاض الدخل القومي العام وتمر بمرحلة ركود اقتصادي، أدت إلى مشكلات اقتصادية متعددة في المجتمع، هذا فضلاً عن الديون الخارجية التي تفاقمت بحدة خلال الثمانينيات من القرن العشرين (محمد غانم، ٢٠٠٠م، ص٢٩٩) و (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣م ص ص ٥١ -٥٢). والديون الداخلية التي تفاقمت في مطلع القرن الحادي والعشرين.. كل ذلك أدى بمرور الوقت إلى انخفاض الدعم المقدم للجامعات الحكومية، وتقليص الإنفاق الحكومي على كافة الخدمات، ومن ثم على التعليم العام والتعليم الجامعي (مشروع مبارك للتعليم، ١٩٩٢م، ص ص٢٧ -٢٨).

ونظراً للأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة التي يمر بها المجتمع المصري والتي نجم عنها زيادة في الأسعار، ونقص في قيمة العملة المحلية، وزيادة الأجور، فإن اتجاهاً جديداً بدأ يتكون يبين عجز مصادر التمويل التقليدية عن مواجهة متطلبات التعليم الجامعي، ويؤكد ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة، إذا ما أريد للجامعات في المجتمع المصري أن تشق طريقها وتؤدي رسالتها بنجاح (محمد غانم، ٢٠٠٠م، ص٢٩٩).

ثالثاً: الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي

تواجه الأنظمة التعليمية في جميع الدول تحديات كبيرة تتناسب حدتها مع درجة تقدم هذه الدول، فهي أكثر حدة في الدول النامية، منها في الدول المتقدمة، ومن أهم هذه التحديات ذلك التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب للأعداد المتزايدة من الطلاب، حيث تتفاقم مشكلة التمويل مع مرور الزمن بفعل ما درج على تسميته بالانفجار السكاني، والذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم. (ماجد فرحان بدر، ٢٠٠٠م، ص ٤٧٥).

حيث تشير الإحصاءات إلى الزيادة الكبيرة في سكان العالم، ففي الوقت الذي بلغ فيه سكان العالم مليار نسمة في عام ١٩٣٠م، تجاوز العدد ستة مليارات نسمة في عام ٢٠٠٠م؛ بمعنى أن سكان العالم قد زادوا بمقدار أربعة مليارات نسمة في سبعين عاماً وفيما يلي توضيح ذلك (فايز محمد العيسوى، ٢٠٠١م، ص ١٤٢ـ١٤٤):

جدول (٦ـ٣): تقدير سكان العالم ومعدل النمو السنوي (١٩٨٥ـ٢٠٠٠م).

مليون نسمة

البلدان	1970م	1985م	2000م	معدل النمو السنوي (2000 - 1985)
العالم	3635	4845	6067	1.5
البلدان النامية	2580	3670	4876	1.9
البلدان المتقدمة	1055	1180	1191	0.06

يتبين من الجدول السابق أن معدل نمو السكان في الدول النامية مرتفع جداً حيث تصل نسبته إلى 1.9٪، في حين تصل نسبة النمو السكاني في الدول المتقدمة إلى 0.06٪ وهو ما يؤكد المشكلات المتعددة التي تواجه البلدان النامية.

ويشهد المجتمع المصري زيادة كبيرة في عدد السكان، وهو ما ترتب عليه زيادة في إجمالي المقيدين في التعليم العالي والجامعي.

وفيما يلي توضيح ذلك (مركز تطوير التعليم الجامعي، ٢٠٠٣م):

جدول (٤-٦): تطور أعداد الطلاب المقيدين في التعليم الجامعي والعالي في مصر بالنسبة للسكان والشريحة العمرية (١٨-٢٣) سنة في الفترة من ٧٥/١٩٧٦م-٠٢/٢٠٠٣م

السنوات	عدد السكان	شريحة السكان (١٨-٢٣) سنة	إجمالى المقيدين في التعليم العالى والجامعي	نسبة الجملة إلى شريحة السكان
75/1976	36.997.000	3.369.000	477.417	14.2%
85/1986	42.289.000	4.566.000	770.577	16.9%
95/1996	60.603.000	5.780.000	1.233.005	21.3%
02/2003	67.313.000	6.624.000	2.025.000	30.5%

المصدر: مركز تطوير التعليم الجامعي، ٢٠٠٣م.

شكل (٦-١): تطور أعداد الطلاب المقيدين فى التعليم الجامعى والعالى فى مصر

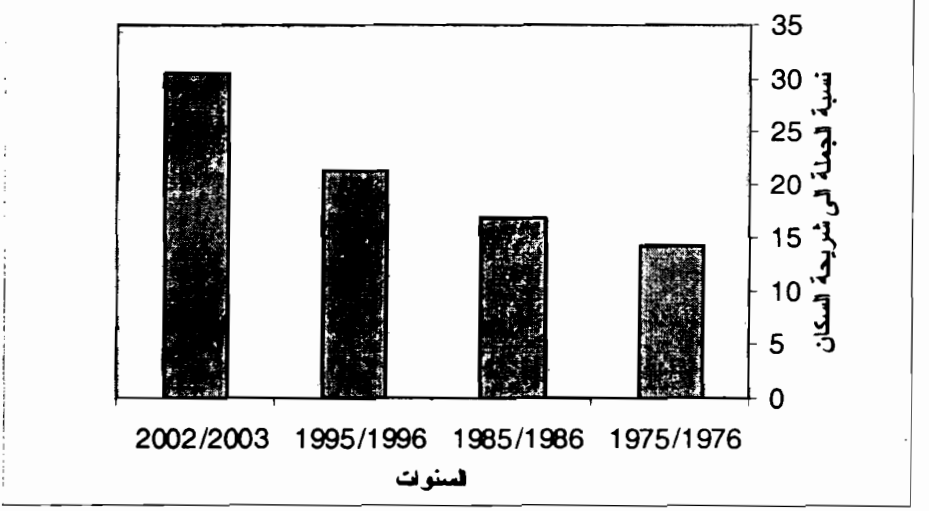

يتبين من الرسم البياني السابق أن هناك زيادة مستمرة وكبيرة في عدد سكان مصر، قابلتها زيادة كبيرة في أعداد المقيدين بالتعليم العالي والجامعي.. ففي عام 75/1976 كان عدد المقيدين بالتعليم العالي والجامعي يصل إلى 477417 طالبا وطالبة بنسبة 14.2% من شريحة السن (١٨ -٢٣) سنة، بينما في عام 2002/03

وصل عدد المقيدين في التعليم العالي والجامعي 2025000 طالب وطالبة بنسبة 30.5% من شريحة السن (١٨ -٢٣) تدل هذه الإحصاءات على الزيادة الكبيرة في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي في المجتمع المصري.

وتعد الزيادة في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي، عالمية وليست محلية فحسب؛ حيث تشير دراسة "A.kingsley & Elu" إلى الزيادة الكبيرة في الدول الإفريقية والآسيوية، مع ضعف نمو الدخل القومي مما ينذر بعواقب وخيمة، تؤثر على الإنفاق العام Public expenditure الذي يظل دون زيادة تذكر كنسبة من الزيادة في الدخل القومي العام، وتبين الدراسة أن معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي في الدول الإفريقية تزايدت من ٣٪ عام ١٩٦٠م إلى ٤٠٪ عام ٢٠٠١م ويترتب عليها زيادة أعداد الملتحقين بالجامعات، ومن ثم الحاجة إلى التوسع في التعليم الجامعي .expand Higher Education (A.kingsley& Elu, 2001, pp1-9)

وعلى الرغم من هذه الزيادة في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي، والتي قابلتها زيادة في الجامعات المصرية لتصل إلى اثنتى عشرة جامعة حكومية، حيث كان عدد الكليات في عام 81/1982 يصل إلى 146 كلية، بينما وصل عدد هذه الكليات عام 02/2003 إلى 277 كلية، فإن التقرير الدولي للتعليم يشير إلى انخفاض الملتحقين بالتعليم الجامعي في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (٦-٥): عدد الطلاب المقيدين في التعليم الجامعي لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان لعام ١٩٩٥م

البلد	عدد الطلاب	البلد	عدد الطلاب
مصر	1674	الولايات المتحدة	5395
الجزائر	1126	إسرائيل	3598
سوريا	1690	اليابان	3139

المصدر: World Education Report, 1998

من الجدول السابق يتبين انخفاض عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي لكل ١٠٠٠٠٠نسمة في كل البلاد العربية، إذا ما قورن بإسرائيل أو اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ الأمر الذي يقلل من قيمة الرأي الذي يطالب بتخفيض أعداد الطلاب في التعليم الجامعي، فلم تصل بعد أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي في المجتمع المصري إلى المعدلات العالمية، بل تعتبر منخفضة للغاية إذا ما قورنت بها. (World Education) Report, 1998, pp148-151.

مما سبق، يمكن القول أنه على الرغم من الزيادة في أعداد المقيدين بالجامعات المصرية عاماً بعد عام، إلا أنه مقارنة بالدول المتقدمة في نسبة المقيدين في التعليم الجامعي لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة من السكان، يتبين أن المجتمع المصري في حاجة إلى بذل جهد أكبر لزيادة القبول في الجامعات وليس لخفضها، حتى يستطيع اللحاق بما وصلت إليه الدول المتقدمة، وهو ما يبطل الرأي القائل بتخفيض أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي.

رابعاً: حجم الإنفاق على التعليم الجامعي

إن تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، شكل ضغطاً اجتماعيًّا على الحكومات لتوفير المزيد من الفرص التعليمية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب؛ وهو ما أدى بدوره إلى تكوين ضغط اقتصادي لتوفير ما يلزم من موارد مالية للإنفاق على متطلبات التوسع في الجامعات، وهي تشمل التوسع في البنية التحتية، مما يزيد من الإنفاق الرأسمالي، وكذلك التوسع في الإنفاق على الخدمات المساعدة والأجهزة الإدارية والبحث العلمي (نوره خليفه تركي السبيعي، ١٩٩٤م، ص٤٩).

وإذا كانت زيادة الإنفاق على التعليم الجامعي ظاهرة عامة.. فإن توفير التمويل اللازم للإنفاق على التعليم الجامعي، يعد من أهم المشكلات التي تواجه الجامعات في الوقت الراهن، وهو ما جعل "Kolodny" يشير في دراسة أجراها حول التعليم العالي إلى أن التعليم الجامعي سوف يخفق في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات في القرن الحادي والعشرين، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب، أهمها: نقص الموارد

اللازمة للإنفاق على التعليم الجامعي ومن ثم انخفاض مستوى إنتاجيته ونوعية خرجيه. (Kolodny, 1998, pp1-20).

وإذا كان الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي، رهن بمقدار ما يخصص له من موارد وما ينفق عليه من أموال، فإن الإحصاءات تشير إلى أن كل دول العالم، تعتمد ميزانيات مرتفعة للتعليم من إجمالي الدخل القومي، إلا أن الإنفاق على التعليم الجامعي في الدول المتقدمة يفوق بكثير إنفاق الدول النامية، والجدول التالي يوضح ذلك (محمد علي السيديه ومحمد باطويح، ٢٠٠٠م، ص ص٤٤٤ -٤٤٥):

جدول (٦-٦): إجمالي الإنفاق على التعليم الجامعي ونسبته من الإنفاق على التعليم العام.

الدولة	إجمالي الإنفاق بملايين الدولارات	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	82099	25
المملكة المتحدة	25863	22
مصر	700	36
تونس	189.74	12.2

يتبين من الجدول السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية تخصص للتعليم الجامعي نسبة 25%، بينما تخصص مصر 36% من إجمالي الإنفاق على التعليم.. ويشير الجدول إلى تدني الاعتمادات المخصصة للتعليم الجامعي في الدول العربية، مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتعليم الجامعي في الدول المتقدمة.

وهو ما تؤكده دراسة "مهني إبراهيم" التي توصلت إلى أن الدول العربية تولي التعليم الجامعي أهمية كبيرة، حيث تخصص له ميزانيات مرتفعة نسبيًّا بالقياس إلى النشاطات الحكومية الأخرى، لدرجة أن ما ينفق على التعليم بمختلف مراحله في الدول العربية بالنسبة إلى الناتج القوي الإجمالي يشكل نسبة من أعلى المعدلات في العالم، وعلى الرغم من هذا فإن إنفاق الدول العربية مازال ضعيفاً بالقياس إلى الدول المتقدمة (مهني محمد إبراهيم، ١٩٩٠م، ص ص٥١ -٥٢).

والنتيجة نفسها توصل لها "درويش العشري" في دراسة بعنوان كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الإنفاق على التعليم العالي في الأقطار العربية، حيث توصل إلى أن نسبة الإنفاق الجاري على التعليم الجامعي في معظم الدول العربية بالنسبة لكل من الناتج القومي الإجمالي والموازنة العامة، أقل بكثير مما هو عليه في الدول المتقدمة وبعض الدول حديثة التصنيع.. هذا فضلاً عن انخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي (درويش العشري، ١٩٩١م، ص٣٥ -٣٧).

ففي المجتمع المصري تشير الإحصاءات إلى نمو متزايد في إجمالي حجم موازنات الجامعات، وفيما يلي جدول يبين تطور اعتمادات موازنة الجامعات المصرية موزعة حسب الأبواب (لمياء محمد أحمد، ٢٠٠٢، ص٢١٥).

جدول (٦-٧) : تطور اعتمادات موازنة الجامعات المصرية موزعة حسب الأبواب.

السنوات	الباب الأول	نسبة الزيادة ٪	الباب الثاني	نسبة الزيادة ٪	الباب الثالث	نسبة الزيادة ٪	الباب الرابع	الجملة	نسبة الزيادة ٪	معدل الزيادة ٪
1976/75م	10494	-	4736	-	800	-	12	16042	-	-
1981/80م	17.214	64	6823	44	10000	115	40	34077	233	112
1986/85م	313670	1722	105404	1444	138647	1286	22876	580597	5709	1604
1991/90م	684.026	118	187322	78	310231	124	31813	1.213392	39	109
1996/95م	1.551863	126	652024	248	633038	104	101689	2.938614	219	142
2000/99م	2397563	54	1029527	57	4.83599	24	148.297	4.58.986	46	38

ويوضح الجدول السابق التباين في نسب الزيادة بالأبواب المختلفة للموازنة، حيث بلغت نسبة الزيادة في باب الأجور (الأول) خلال السنوات الموضحة بالجدول على الترتيب 64%، 1722%، 118%، 126%، 54%، ونسب الزيادة في باب المصروفات الجارية (الثاني) 44%، 1444%، 78%، 248%، 57% على الترتيب، ونسب الزيادة في باب الاستخدامات الأساسية (الثالث) 115%، 1286%، 124%،

١٠٤٪، ٢٤٪، على الترتيب، وأخيراً نسب الزيادة في باب التمويل الرأسمالي (الرابع) ١١٢٪، 1604%، 109%، 142%، 38% على الترتيب. ووصلت موازنة الجامعات المصرية إلى 4.363 مليون جنيه لعام 2000/01 وزادت إلى 5.461 مليون جنيه لعام 02/2003 (مركز تطوير التعليم الجامعي، ٢٠٠٣م).

وعلى الرغم من هذه الزيادة الواضحة والكبيرة في الاعتمادات المالية ـ والتي تزداد عاماً بعد الآخر ـ إلا أنها لا تعطي مؤشراً حقيقيًّا للزيادة الفعلية، حيث يصاحب زيادة الاعتمادات السنوية زيادة الأسعار وزيادة أعداد الطلاب، هذا فضلاً عن مظاهر التضخم، وانخفاض القوى الشرائية، ولا تتضح الصورة إلا بحساب كلفة الطالب ونصيبه من الزيادة في الاعتمادات السنوية (إسماعيل صبري عبدالله، ١٩٩٦م، ص ص٢٠ -٢١).

وفي هذا السياق تشير دراسة "نبيل عبدالخالق متولي" إلى أن استقراء موازنات التعليم الجامعي في مصر خلال العقد الأخير تبين ارتفاعاً ملحوظاً فيها عاماً بعد الآخر، وعلى الرغم من هذه الزيادة الملموسة في موزانات التعليم الجامعي.. إلا أنها غير كافية لتلبية متطلبات النهضة التعليمية الشاملة، الأمر الذي يدعو إلى دراسة وبحث مصادر تمويل التعليم الجامعي (نبيل عبدالخالق متولي، ٢٠٠١م، ص ص٧٥ -٧٦).

خامساً: كلفة الطالب الجامعي University student cost

يسهم تحديد كلفة الطالب بدور مهم في رسم سياسة البرامج المالية واتخاذ القرارات التربوية، ومن ثم تساعد على تقدير الكلفة المستقبلية للتعليم الجامعي، وتلقى الضوء على بعض جوانب القصور في الهياكل التمويلية، وفي تحديد المكونات الأساسية لكلفة كل جزء من أجزاء النظام مع تحليل كيفية تنوع الكلفة، والمساعدة في خفض الكلفة في بعض الجوانب وترشيدها. (محمد متولي غنيمة، ٢٠٠١م، ص ٣٠٤).

وعليه.. فإن دراسة الكلفة التعليمية للطالب الجامعي، من الأهمية بمكان باعتبارها مؤشراً يمكن من خلاله تعرف حجم الإنفاق مقارناً بالمؤسسات الأخرى،

كما تساعد على فهم التركيبة المالية للجامعات، بل وتسهم في التأكد من درجة الفاعلية والكفاءة، التي تستخدم فيها الموارد المتاحة للجامعة، واتجاهات الاستثمار فيها، ومؤشرات الجدوى الاقتصادية. (أنور السعيد، ١٩٩١م، ص ص٣٩٥ـ٣٩٦).

وهو ما تؤكده دراسة "نوره خليفة" التي تشير إلى أن معيار كلفة الطالب في نفقات التعليم من المعايير المهمة، الواجب أخذها في الاعتبار، عند أي دراسة موضوعية لكفاءة التعليم، فهي تسهم في التأكد من درجة الفاعلية والكفاءة التي تستخدم فيها الموارد المتاحة للمؤسسة التعليمية، واتجاهات الاستثمار في التعليم، ومؤشرات جدواه الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها توفر دليلاً على مدى المساءاة في توزيع الموارد على جوانب العملية التعليمية، ولا شك أن مستوى المعيشة ومعدلات التضخم وأعداد الطلاب والكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم الجامعي، كل ذلك له تأثيره على تقدير كلفة الطالب. (نوره خليفة السبيعي، ١٩٩٤م، ص٦٢).

كما تشير دراسة "عبدالإله جعفر" إلى أن الكلفة التي تتحملها الجامعة سواء كانت رأسمالية أو جارية، تؤثر ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ لو أحسن استغلالها في خفض كلفة التعليم الجامعي، أي كلفة الوحدة من النشاط الجامعي وهو الطالب المقيد عن عام دراسي واحد، وتبين الدراسة أن كلفة الطالب الجامعي تتأثر بعديد من العوامل منها (عبدالإله نعمة جعفر، ٢٠٠٠م، ص ص١٥٤ -١٥٥):

- ❖ مستوى الرواتب والأجور للعاملين في الجامعة، وهي تشكل نسبة كبيرة من النفقات الجارية.
- ❖ مستوى استثمار الطاقة المتاحة في الجامعة من المباني والأجهزة وغيرها، والتي تشكل عبئاً كبيراً على إيرادات التعليم الجامعي.
- ❖ النفقات الرأسمالية والتي تتعلق بالمباني والأجهزة العلمية وتجهيز المختبرات والأثاث وغيره.

ويشير " Tilak" في بحث له بعنوان "اتجاهات في كلفة وتمويل التعليم الجامعي" إلى أن كلفة التعليم الجامعي في تزايد مستمر، في كل دول العالم، إلا أن كلفة الطالب،

لاتزيد بالمعدل نفسه، وإنما في كثير من الدول النامية تتناقص هذه الكلفة، وهو ما يؤثر بدوره على جودة مخرجات التعليم الجامعي. (Tilak, 1993, pp7-83).

وتشير دراسة "خلف البحيري" إلى أن هناك زيادة في متوسط كلفة الطالب، ترجع إلى تركيز نسبة من الطلاب في الكليات العملية مقابل الكليات النظرية، هذا فضلاً عن بند الرواتب والأجور الذي يمتص قرابة ٩٠٪ من ميزانية التعليم في مصر. (خلف محمد أحمد البحيري، ٢٠٠٢، ص٧).

وتبين الإحصاءات أن هناك زيادة سنوية كبيرة في اعتمادات الجامعات المصرية، حيث ارتفعت من 581 مليون جنيه عام 85/1986 إلى 5461 مليون جنيه عام 2002/03، (مركز تطوير التعليم الجامعي، ٢٠٠٣م). إلا أنه بتحليل هذه الزيادة تعرف نصيب الطالب منها، تبين أن هناك ثباتًا تقريباً في معدل النمو الذي يبين نصيب الطالب من هذه الاعتمادات.

وإذا أُخذ في الاعتبار تزايد المجتمع الطلابي منذ عام 85/1986 حتى 2002/03، والتوسعات التي حدثت في الجامعات، وتزايد أسعار مدخلات التعليم، يتبين أن التعليم الجامعي في مصر يمر بأزمة تمويل حقيقية تضرب ـ في مقتل ـ كفاءة وجودة الأداء المؤسسي الجامعي ومن ثم انخفاض نوعية المخرجات.

وتؤكد دراسة "انطوان رحمه" ما سبق حيث توصلت إلى أن هناك انخفاضًا في مستوى كفاية تمويل التعليم الجامعي، وهو ما أثر بدوره على نقص المباني والأثاث والأجهزة، كما أثر على عمليات التدريس والبحث العلمي، هذا فضلاً عن التأثير الواضح على مخرجات التعليم الجامعي، فانخفضت نوعية الطلاب، وقلت إنتاجية البحوث (انطوان حبيب رحمة، ٢٠٠٠، ص٣٧ -٤٢).

سادساً: حجم الإنفاق على البحث العلمي

البحث العلمي هو الأداة الفاعلة وراء التقدم التقني؛ فالتقنية ليست سوى تطبيق للمعرفة، والجامعات معنية بالبحث العلمي، بهدف الارتقاء بمستوى المجتمع في الحاضر والمستقبل، ويسهم البحث العلمي بدور حيوي في الارتقاء بمستوى أداء الجامعات.. إلا أن البحث العلمي يواجه بمجموعة تحديات، منها: عدم وجود سلم

أولويات للبحث، وعدم ارتباط البحوث بواقع المجتمع والقطاعات المستفيدة، ونقص التمويل اللازم للصرف على مجالات البحث العلمي (عدنان الأحمد، ١٩٩٨م، ص٨٩٨).

وتشير دراسة "زكريا صيام" إلى أن البحث العلمي في الدول العربية يعاني من نقص في مصادر التمويل، الأمر الذي يؤدي إلى التخلي عن عديد من البحوث بعد البدء فيها، نظراً لعدم وجود مخصصات مالية، تؤثر بدورها على نقص الأدوات والأجهزة، هذا فضلاً عن عدم ربط البحث العلمي بأهداف التنمية الشاملة في المجتمع، وهو ما أدى إلى مخرجات بحثية هامشية ليس لها دور كبير في إحراز التقدم للمجتمع العربي (زكريا صيام، ٢٠٠٠م، ص ٧٢ -٧٨).

وفيما يلي عرض لجدول يبين الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة لإجمالي الدخل القومي:

جدول (٦-٨): معدل الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة لإجمالي الدخل القومي.

الدول	النسب المئوية
الولايات المتحدة الأمريكية	2.5
اليابان	2.3
أوروبا الغربية	1.8
الصين	0.8
الهند	0.6
الدول العربية	0.2

المصدر: اليونسكو، المؤتمر العام للعلوم عام ١٩٩٩م

يشير الجدول السابق إلى أن الإنفاق على أنشطة البحث العلمي في المجتمع العربي من أدنى مستويات الإنفاق على البحث العلمي في العالم، وهو ما تؤكده دراسة "محمد غانم" التي تبين أن من بين أسباب ركود البحث العلمي في المجتمع العربي ليس

إحجام الحكومات عن تخصيص الأموال اللازمة فحسب، بل كذلك نتيجة لإحجام القطاعات الخاصة عن المشاركة في دعم البحث العلمي، وهو ما ينعكس على تعويق دور الجامعة في التحديث والتطوير (محمد غانم، ٢٠٠٠م، ص٢٢٢).

وتشير الإحصاءات إلى أن هناك نمواً متزايداً في أعداد المقيدين بالدراسات العليا في مصر، حيث وصل معدل النمو إلى ٨٨٪ في الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠٠١م، إلا أن جودة البحث العلمي تتضح من خلال ما يرصد له من أموال ونصيب الباحث منه، حيث يصل نصيب الباحث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٤٢٥ ألف دولار في العام، وفي ألمانيا ٣٣٧ ألف دولار في العام، وفي اليابان ٣٨٩ ألف دولار في العام، وفي إسرائيل ٣٠٢ ألف دولار في العام، بينما يصل نصيب الباحث في مصر إلى ٦آلاف دولار في العام، وهي نسبة متدنية إذا ماقورنت بنصيب الباحث في الدول المتقدمة. (لمياء محمد أحمد ، ٢٠٠٢م، ص٢٢٠ -٢٢١).

ونظراً لأن تمويل البحث العلمي في مصر، يتم في معظمه من قبل الحكومة، ومع ما تعانيه الحكومة من أزمات مالية، تبدو الدعوة مقبولة لأن يكون للقطاع الخاص دوراً أكبر في تمويل البحوث العلمية من خلال شراكة فاعلة بين القطاعات الاقتصادية والجامعات في المجتمع، وهو ما تؤكده دراسة "Levy" والتي ترى أن دور القطاع الخاص سوف يتزايد في المستقبل لتحمل أعباء تمويل التعليم والبحث العلمي بالجامعات. (Levy, 1993, pp13-14).

وهو ما تؤكده دراسة "Sjolund" التي تشير إلى أهمية الدعم الخارجي للبحوث وكذلك مشاركة القطاع الخاص للجامعات في إجراء بحوث مشتركة، على أن يمولها القطاع الخاص ويستفيد من نتائجها لاحقاً، حيث تبين الدراسة أن الإنفاق على البحث العلمي هو استثمار له مردود وعائد سريع وخاصة إذا ما كانت هذه البحوث موجهة لخدمة القطاعات المختلفة في المجتمع (Sjolund, 1998, pp107-119).

وتأتي دراسة "Mace" لتتناول البحث العلمي من زاوية الجودة والإتقان ؛ حيث ترجع عدم فعالية البحث العلمي لقلة الإنفاق عليه، وعدم التخطيط له وتوجيهه لخدمة المجتمع، حيث تؤكد الدراسة حاجة البحث العلمي للأموال لشراء الخامات والأجهزة والمعدات وتجهيز المختبرات ليس هذا فحسب.. بل وتوفير الوقت اللازم

للبحث العلمي، حيث توصلت الدراسة إلى أن ٨١٪ من العينة يشكون من قلة الوقت المخصص للبحث العلمي، وتوصي الدراسة بأهمية توفير الأموال اللازمة للبحث العلمي وتوجيهه وتحويله من المجال النظري إلى المجال التطبيقي (Mace, 1996, pp7-31).

سابعاً: نوعية التعليم الجامعي

إن نمط تمويل التعليم الجامعي في الدول العربية، يعتمد على الحكومات كمصدر أساسي ومباشر للتمويل، ونظراً لأن اقتصاد هذه الدول، هو اقتصاد متعثر يعاني من أزمات حادة، تتمثل في انخفاض معدلات النمو والتضخم وأعباء الديون الخارجية، إضافة إلى أن هذه الدول تعاني من زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، الأمر الذي يجعل التوسع الكمي في ضوء الموارد المحدودة، سيؤثر على نوعية التعليم الجامعي، وسيخفض من معدلات الأداء وكفاءة المخرجات، لذا.. فإن الجمع بين التوسع الكمي وجودة التعليم الجامعي، في ظل نمط تمويل أحادي البعد، يعتمد على مصدر واحد هو المصدر الحكومي، أصبح من التحديات الصعبة إن لم يكن من الأمور المستحيلة (عزت عبدالموجود، ١٩٩١م، ص١٣).

حيث يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى وجود دلائل كثيرة على تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي في العالم العربي، حيث تردي مخرجاته، ووجود خلل بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، ومخرجات التعليم من ناحية أخرى، انعكس على ضعف إنتاجية العمالة واختلال هيكل الأجور، ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم الجامعي في الوطن العربي هو الإخفاق في توفير التمويل اللازم لتحقيق متطلبات التنمية البشرية، وهذا لا يعني فقط أن التعليم الجامعي قد فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي، بل كذلك أصبحت البلدان العربية معزولة عن الثقافة العالمية، وغير مشاركة في إنتاج المعارف. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢م، ص ص٥٠ -٥٦).

وعليه تواجه الجامعات المصرية تحدٍ يتزايد يوماً بعد يوم، وهو العمل على إيجاد قدر من التوازن بين التمويل المحدود للتعليم الجامعي والذي يتناقص بالحسابات الحقيقية المرتبطة بالأسعار الجارية، وكفاءة وجودة التعليم الجامعي.. هذا التحدي

يضع الجامعات المصرية أمام مشكلة معقدة؛ لأن تحقيق الإنتاجية والكفاءة العالية، يحتاج إلى إدخال تحسينات ترتبط بالموارد البشرية، والتجهيزات والمباني والمختبرات، والتقنيات، هذا فضلاً عن السياسات والأهداف والمداخل الجديدة التي يحتاجها التعليم الجامعي لمواكبة العصر، وهذا بدوره يتطلب نفقات مرتفعة ومن ثم رصد أموال أكثر وهو ما يتعارض مع سياسات التمويل المعمول بها في الوقت الراهن (محمد متولي غنيمه، ٢٠٠١م، ص١٢٨).

وتأتي دارسة "Westcott" لتبحث مستقبل تمويل التعليم الجامعي من خلال مناقشة بعض المشكلات التي يعاني منها، أهمها: زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، ومؤشرات الأداء Performance Indicators المنخفض، والتي أثرت على نوعية التعليم الجامعي، فانخفض مستوى خريجيه، وقلة كفاءة البحث العلمي الذي من المحتمل أن يهجر الجامعات إلى المؤسسات الصناعية، وتوصي الدراسة بضرورة وجود ارتباط وثيق بين أنشطة الجامعات وتصورات الحكومات تجاه احتياجات الاقتصاد القومي. (Westcott, 1995, p3-7).

وتشير الدراسات إلى أن الجامعات المصرية تواجه تحديات جسام، ترتبط بمستوى أدائها ونوعية خريجيها، وبانتاجيتها التي أصبحت في حدودها الدنيا، بفعل مجموعة من العوامل أهمها التمويل الذي يعتمد إلى حد كبير على الحكومة، والتي لم تعد قادرة على تأمين الأموال اللازمة للتوسع في التعليم الجامعي، لمقابلة الأعداد المتزايدة من الطلاب، وفي الوقت ذاته المحافظة على نوعية جيدة من الخريجين، لذا توصي الدراسات بما يلي (عبدالواحد الغفوري، ٢٠٠٠م، ص ص١٣٤ ـ ١٣٦) و(الغالي أحرشاو وأحمد الزاهر، ٢٠٠١م، ص ص٥٦ -٧٧).

- ترشيد مصادر التمويل الحالية وحسن استثمارها.
- البحث عن مصادر تمويل إضافية بحيث لا تكون بديلاً عن التمويل الحكومي.
- تحقيق مزيد من الاستقلالية المالية والإدارية للجامعات.

تعليـــق:

مما سبق يتبين أن التعليم الجامعي في مصر يواجه تحديات، عديدة، أهمها:

- الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي، وما يترتب عليه من توسعات تتطلب موارد مالية وبشرية متزايدة.

❖ الزيادة المستمرة في اعتمادات الجامعات سنويًا، إلا أنها لا تتناسب وكم الزيادة في المجتمع الطلابي، كما لا تتناسب والتطورات التقنية والمعرفية وما تتطلبه من أجهزة ومختبرات وغيره.

❖ زيادة الموارد المطلوبة للبحث العلمي والتوسع في الدراسات العليا.

❖ ارتفاع كلفة الطالب الجامعي، مع ثبات الاعتمادات المخصصة للجامعات.

❖ الأزمة الاقتصادية التي أثرت على الدخل القومي العام، وهو ما انعكس على انخفاض نصيب الجامعات من ميزانية الدولة.

❖ الاستخدام غير الرشيد للموارد في مؤسسات التعليم الجامعي.

هذه التحديات تظهر بوضوح أن التعليم الجامعي في مصر، يمر بأزمة تمويل حقيقية، تؤثر بشكل سلبي على حاضر المجتمع ومستقبله؛ لأنها تنعكس على نوعية الخريجين، ومن ثم على مستوى الإنتاجية في سوق العمل، وهو ما يؤثر بدوره على مستوى الدخل القومي العام.

وفيما يلي مخطط يوضح أبعاد هذه الأزمة وآثارها على المجتمع.

شكل (٦-٢): أبعاد أزمة تمويل التعليم الجامعى.